



تحليل سياسات

الولايات المتحدة الأميركية والإخوان المسلمون في مصر

أسامة أبو إرشيد | مايو 2014

الولايات المتحدة الأمريكية والإخوان المسلمون في مصر

سلسلة: تحليل سياسات

أسامة أبو إرشيد | مايو 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	إشكالية البحث وفرضياته
4	الموقف الأميركي من الانقلاب العسكري في مصر
6	معارضة تصنيف الإخوان "تنظيمًا إرهابيًا"
7	تأسيس المقاربة الأميركية للإسلام السياسي فلسفيًا
11	ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001
13	"أجندة الحرية" الموعودة
15	أمل متبدد مع أوباما
19	خلاصة

مقدمة

تعاظمت الضغوط على جماعة الإخوان المسلمين منذ الانقلاب العسكري على الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013. وبلغت هذه الضغوط ذروتها مع إعلان الحكومة المصرية في 24 كانون الأول/ ديسمبر الجماعة "تنظيمًا إرهابيًا"، بعد أن اتهمتها بالوقوف وراء تفجير استهدف مركز أمن في المنصورة، ما أسفر عن عدد من القتلى والجرحى. ومارست مصر بعد ذلك ضغوطاً كبيرة على بعض الأطراف العربية والدولية لملاحقة الجماعة بوصفها "تنظيمًا إرهابيًا".

وفي مطلع آذار/ مارس 2014، قامت المملكة العربية السعودية بتصنيف الجماعة أيضًا على أنها "تنظيم إرهابي"، وذلك ضمن مجموعات وتنظيمات أخرى. وتوعّدت بمعاقبة جميع من ينتمي إليها أو يقدم لها يد العون المادي أو المعنوي أو يتعاطف معها¹. وهو الأمر نفسه الذي تتبناه دولة الإمارات العربية المتحدة عملياً تجاه الجماعة منذ انطلاق ثورات "الربيع العربي".

ولكنّ اللافت للنظر هو إعلان بريطانيا في أواخر آذار/ مارس الماضي أنّ رئيس وزرائها ديفيد كاميرون أمر أجهزة الاستخبارات الداخلية والخارجية بالتحقيق في نشاطات جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا، وكذلك في مدى تحوّل لندن إلى مركزٍ لعمليات التنظيم الدولي للجماعة². وبهذا، تعدّ بريطانيا أول دولة

¹ "السعودية تعلن الإخوان المسلمين 'تنظيمًا إرهابيًا'"، الجزيرة نت، 2014/3/7، انظر:

<http://aljazeera.net/news/pages/3d992d9a-76de-41d5-b811-366c2b7bf72d>

² Francis Elliott, Michael Savage and Sean O'Neill, "PM orders inquiry into Muslim Brotherhood's terror links," *The Times*, 1/4/2014, at: <http://www.thetimes.co.uk/tto/news/uk/article4050750.ece>; Nicholas Watt, "David Cameron orders inquiry into activities of Muslim Brotherhood," *The Guardian*, 1/4/2014, at: <http://www.theguardian.com/world/2014/apr/01/cameron-muslim-brotherhood-orders-inquiry-extremism>

غربية ديمقراطية تبدي استعدادًا للتجاوب مع تلك الضغوط³. وعلى الرغم من ذلك، استبعد كثير من المراقبين إمكانية إخراج الجماعة عن القانون، أو إعلانها "تنظيمًا إرهابيًا"⁴؛ وذلك لسببين: الأول، أنّ بريطانيا خبرت الإخوان المسلمين منذ نشأتهم عام 1928، وكانت مصر حينئذٍ تقع تحت سلطة انتدابها، من دون أن تعلن الجماعة "تنظيمًا إرهابيًا" حتى في ظل وجود معلومات تؤكد أنّ الإخوان قاموا بعمليات عسكرية استهدفت قواتها في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين⁵. ولا يعني هذا أنها لم تستهدف الإخوان في مصر، أو أنّها لم تحرّض الحكومات المصرية المتعاقبة عليهم في ظلّ النظام الملكي⁶. والثاني، أنّها أتاحت لمؤسسات عديدة مرتبطة بالإخوان المسلمين العمل في أراضيها، على الرغم من مواقفهم المناهضة لسياستها الخارجية، كما هو الشأن تجاه غزو العراق عام 2003، ولم يدفعها ذلك إلى إجراء أيّ تحقيق بشأنهم.

وبعيدًا من السياق البريطاني، ترتبط هذه الخطوة - إن كانت مقدمةً لخطوات غربية أخرى - بحق الجماعة في حرية العمل، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، والتي سيقنصر الحديث في هذه الورقة على مقاربتها الخاصة تجاه تيارات "الإسلام السياسي" في المنطقة العربية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين.

إشكالية البحث وفرضياته

تسعى هذه الورقة لمحاولة فهم ماهية المقاربة الأميركية لتيارات "الإسلام السياسي" - وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين - من حيث أسسها، ومعطياتها، ونسقيتها، وخلفياتها، وآفاقها المستقبلية. وتحاول التعرف

³ Simon Tisdall, "UK's Muslim Brotherhood inquiry looks like response to pressure from allies," *The Guardian*, 1/4/2014, at: <http://www.theguardian.com/world/2014/apr/01/uk-muslim-brotherhood-inquiry-pressure-allies-egypt>

⁴ Watt.

Oxford University Press, 1993), ⁵ Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (Oxford: pp. 49-60.

⁶ Ibid., pp. 19-23.

على الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى رفض التعامل مع ضغوط بعض الدول العربية لإعلان الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية"، وأسباب تأكيدها أنها سُنْبُقي على اتصالاتها معها، من دون أن تعني هذه الاتصالات بين الطرفين توافقاً في جميع الأمور. كما تحاول فهم ما قد يبدو تناقضاً بين موقف إدارة الرئيس باراك أوباما من مسألتي الانقلاب العسكري في مصر و"تفهمها" له، بل تأييده ضمنياً، وبين موقفها المعارض لقمع الجماعة وإخراجها عن القانون ومنعها من المشاركة السياسية.

وتتطلق الورقة من عدة فرضيات هي:

- أولاً، ليس من المتوقع أن تعلن الولايات المتحدة الإخوان المسلمين "تنظيمًا إرهابيًا"، إلا في حال تبنيهم العنف منهجاً رسمياً.
- ثانياً، تعلمت الولايات المتحدة من تجربة الثورة الإسلامية في إيران أنّ إهمال التواصل المباشر مع القوى الإسلامية في المنطقة قد يُضعف قدرتها على فهم التيارات التي ربما تحظى بشعبية كبيرة وتحمل رؤية سلبية تجاه سياستها الخارجية، ولا سيما أنّ هذه التيارات قد تصل يوماً ما إلى الحكم.
- ثالثاً، ضاعفت ثورات "الربيع العربي" من اقتناع الولايات المتحدة بأنّ الإسلاميين جزء أصيل مؤثر في المشهد الداخلي في دولهم؛ ومن ثمّ، عززت موقف الداعين إلى إبقاء قنوات التواصل معهم في مراكز الأبحاث الأميركية ودوائر صنع القرار، على حساب بعض اليمينيين الأميركيين.
- رابعاً، لا يقترن الانفتاح على تيارات "الإسلام السياسي" بإدارة معينة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، بقدر ما يرتبط بسياسة الولايات المتحدة نفسها.
- خامساً، لم تدعم إدارة أوباما - على عكس ما يُزعم - الإسلاميين في ذروة ثورات "الربيع العربي"، بل دعمت بعض التيارات المدنية والعلمانية، غير أنها تقبلت مشاركة الإسلاميين السياسية.

الموقف الأمريكي من الانقلاب العسكري في مصر

لئن لم تصف الولايات المتحدة عزل الجيش المصري للرئيس مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013 بأنه انقلاب عسكري، فإنها لم تنف عنه هذه الصفة. وينبغي أن نلاحظ في هذا السياق وجود تداخلٍ - بغض النظر عن مداه - بين موقف الولايات المتحدة من عزل مرسي وموقفها من جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها. ولا يعني هذا التداخل أن موقفها تجاه كلٍّ منهما كان واحدًا.

فعلى صعيد الموقف من الانقلاب، أعلن الرئيس باراك أوباما في 3 تموز/ يوليو أنه أمر الوزارات والوكالات الأمريكية المختصة "بمراجعة" حقيقة ما جرى في مصر؛ وذلك للتأكد من توافق المساعدات الأمريكية لمصر مع القوانين الأمريكية⁷. وبحسب القوانين الأمريكية، فإن من شأن وصف ما جرى بأنه انقلاب أن يؤدي إلى قطع المساعدات عن مصر، وهو ما لا تريده إدارة أوباما؛ من أجل الحفاظ على "تحالفها" مع مصر وضمن تأثيرها في أوضاعها⁸.

ولا يعني ذلك أن الإدارة الأمريكية لم تقم بتعليق بعض المساعدات العسكرية لمصر، فهذا ما حصل فعلاً في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 حين علقت تسليم مصر بعض الدبابات والطائرات الحربية والطائرات العمودية "الهيلوكوبتر"؛ من أجل الضغط على المجلس العسكري للمضي قُدماً في خريطة الطريق التي أعلنها وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي غداة الانقلاب، والتوجه نحو حكم مدني ديمقراطي⁹.

ويمكن وصف الموقف الأمريكي في ما يتعلّق بعزل الرئيس مرسي أنه كان "متفهماً" له، إن لم يكن مشاركاً فيه بدرجة أو أخرى؛ وذلك بحسب تقارير أميركية عديدة أشارت إلى دور السفارة الأمريكية في مصر آن

⁷ Statement by President Barack Obama on Egypt, The White House, 3/7/2013, at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/03/statement-president-barack-obama-egypt>

⁸ "U.S. opts not to define Egypt ouster as a coup; tensions rise ahead of planned protests," *CNN*, 26/7/2013, at: <http://www.CNN.com/2013/07/25/politics/obama-egypt/>

⁹ Sharanbir Grewal, "The logic of partially suspending aid to Egypt," *The Washington Post*, 12/10/2013, at: <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2013/10/12/the-logic-of-partially-suspending-aid-to-egypt/>

باترسون ومسؤولين أميركيين آخرين في عملية عزل مرسي¹⁰. ويلاحظ أن أوباما لم يدع في يوم الانقلاب إلى ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته وإعادة الرئيس المنتخب إلى الحكم، وإن عبّر عن "القلق العميق" من عزل الرئيس وإلغاء العمل بالدستور¹¹. بل إن أقصى ما دعا إليه هو أن تسارع السلطات العسكرية إلى التوجه إلى المسار السياسي من جديد، وأن تسلّم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة (بمعنى طبيّ صفحة رئاسة مرسي)، وألا تقوم بأعمال قمعية أو اعتقالات عشوائية لأنصاره، وأن تسمح لجماعة الإخوان، مرّة أخرى، بالاندماج في الحياة السياسية والمشاركة في أيّ انتخابات مقبلة¹². ومضى أوباما أبعد من ذلك حينما انتقد في خطابه أمام الجمعية العامّة للأمم المتحدة، في 24 أيلول/سبتمبر، مرسي بقوله إنه "أثبت أنه غير راغب في الحكم" أو "غير قادر عليه" بطريقة "تضم جميع الأطياف"¹³. كما عبّر وزير الخارجية جون كيري غير مرة عن تأييده الضمني للانقلاب في مصر؛ إذ علّق على الانقلاب في آب/أغسطس الماضي بقوله إنّ الجيش "استعاد الديمقراطية"¹⁴، ثمّ صرّح خلال زيارته للقاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر بأنّ الإخوان "سرقوا" الثورة المصرية¹⁵.

¹⁰ David D. Kirkpatrick and Mayy El Sheikh, "Morsi Spurned Deals, Seeing Military as Tamed," *The New York Times*, 6/7/2013, at: <http://www.nytimes.com/2013/07/07/world/middleeast/morsi-spurned-deals-to-the-end-seeing-the-military-as-tamed.html?pagewanted=all&r=1>; Adam Entous, Jay Solomon and Peter Nicholas, "U.S.'s Stance Was Product of Yearlong Shift," *The Wall Street Journal*, 4/7/2013, at: <http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424127887324260204578585910863051042>

¹¹ "Statement by President Barack Obama."

¹² Ibid.

¹³ "Remarks by President Obama in Address to the United Nations General Assembly," The White House, 24/11/2013, at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/24/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly>

¹⁴ Indira A. R. Lakshmanan and Caroline Alexander, "Kerry Says Egypt 'Restored Democracy' as Islamists Rally," *Bloomberg*, 5/8/2013, at: <http://www.bloomberg.com/news/2013-08-03/kerry-says-egypt-restored-democracy-as-islamists-rally.html>

¹⁵ Catherine Chomiak, "Kerry: Egyptian revolution 'stolen' by Muslim Brotherhood," *NBC News*, 20/11/2013, at: <http://www.nbcnews.com/news/other/kerry-egyptian-revolution-stolen-muslim-brotherhood-f2D11629787>

وتتمثل نقطة الخلاف المركزية، بين الولايات المتحدة والسلطات الحاكمة في مصر حالياً، بالكيفية القمعية التي تعاملت بها تلك السلطات مع الإخوان المسلمين وأنصار الرئيس مرسي بعد الانقلاب عليه. فالولايات المتحدة ترغب في أن يظل الحوار السياسي قائماً لضمان إدماج الإخوان في الحياة السياسية المصرية وعدم استبعادهم، من دون أن يعني ذلك عودتهم إلى الحكم؛ إذ تخشى أن تؤدي سياسة القمع ضدهم إلى دفعهم نحو التطرف أو تبني خيار العنف سواء على مستوى الجماعة نفسها، أو على مستوى تيارات قد تنشق عنها، فتقترب من عنف القاعدة مثلاً؛ وذلك بسبب الضغط وإغلاق جميع المنافذ السياسية والمدنية في وجهها. وقد يعني هذا الأمر تهديداً مستقبلياً للأمن القومي والمصالح الحيوية الأميركية في المنطقة، ومنها إسرائيل¹⁶.

معارضة تصنيف الإخوان "تنظيماً إرهابياً"

سارعت الولايات المتحدة إلى رفض أيّ ضغوط تُمارَس عليها بهدف إعلانها جماعة الإخوان المسلمين "تنظيماً إرهابياً"، على عكس الموقف البريطاني المحابي للسعودية ومصر، بل أعلنت أنها ستحافظ على اتصالاتها معها، واعتبرت أنّ السلطات المصرية، من خلال قرارها التصنيفي، قد "ذهبت بعيداً"¹⁷. وقد اتصل جون كيري بوزير خارجية مصر نبيل فهمي مباشرةً بعد إعلان الحكومة المصرية الإخوان "جماعة إرهابية"؛ ليعبر له عن "قلق" الولايات المتحدة من هذا القرار، وشدد على ضرورة سعيها لإدماج جميع الأطياف السياسية في العملية السياسية واحترام حقوق الإنسان¹⁸. وبحسب مسؤول في إدارة أوباما، فإنّ

¹⁶ Daniel Byman and Tamara Cofman Wittes, "Now that the Muslim Brotherhood is declared a terrorist group, it just might become one," *The Washington Post*, 10/1/2014, at: <http://goo.gl/UMzzLF>

¹⁷ Tom Perry and Shadia Nasralla, "Egypt arrests dozens under anti-terror law, one killed in Cairo," *Reuters*, 26/12/2013, at: <http://www.reuters.com/article/2013/12/27/us-egypt-explosion-idUSBRE9BP0IO20131227>

¹⁸ Ibid.

الإدارة "لا تفكر" في مسألة اعتبار الإخوان "تنظيمًا إرهابيًا" و"لن تناقش" ذلك¹⁹. بل إنَّ ماري هارف، الناطقة المساعدة باسم الخارجية الأميركية، أقرت في آذار/ مارس بأنَّ الولايات المتحدة تحافظ على اتصالاتها مع الإخوان المسلمين في مصر، من دون أن يعني ذلك توافقًا معهم في القضايا كافة، وأنَّ تلك الاتصالات تعدُّ ضرورية في سياق التواصل مع جميع مكونات المجتمع المصري؛ حتى يشارك الإخوان في دفع مصر قُدماً نحو المستقبل، والخروج من الواقع الراهن اليوم²⁰.

تأسيس المقاربة الأميركية للإسلام السياسي فلسفيًا

يعدُّ الموقف الأمريكي المذكور من مسألة إعلان الإخوان المسلمين "جماعةً إرهابيةً" منسَّقًا مع المقاربة الأميركية السائدة منذ عقود خَلَّت - بغضَّ النظر عن الإدارات الجمهورية والديمقراطية - في علاقتها بتيارات "الإسلام السياسي"، وتحديدًا تلك الجماعة. فالولايات المتحدة التي فوجئت بالثورة الإسلامية في إيران عام 1979، رأت أنَّ جزءًا من عنصر المفاجأة، بالنسبة إليها، مترتَّب على إهمالها الاتصال مع حركة الخميني في مدينة قم الإيرانية؛ وقد كان ذلك بسبب ضغوط الشاه على السفارة الأميركية في طهران²¹. ومن ذلك الحين، تحافظ الإدارات الأميركية المتعاقبة على اتصالاتها مع القوى الإسلامية، وتحديدًا مع الإخوان، بصور متعددة حسب الأوضاع؛ فتزداد وتيرتها حينًا وتخفت حينًا آخر²². ويشير المسؤولون الأميركيون إلى

¹⁹ Ibid.

²⁰ Foreign Policy Update by State's Harf at Foreign Press Center, *The Washington Foreign Press Center*, 15/3/2014, at: http://translations.state.gov/st/english/texttrans/2014/03/20140315296358.html#axzz2w_K3mGJDb

²¹ Eli Lake, "Look Who's Talking," *New Republic*, 3/3/2011, at: <http://www.newrepublic.com/article/world/magazine/84506/egypt-muslim-brotherhood-obama-mubarak>

²² Ibid.

أهمية أن تكون للولايات المتحدة قنوات اتصال مع هذه القوى التي قد تملك شعبية كبيرة في بلدانها، وربما تصل يوماً ما إلى الحكم²³.

وساهم أمر آخر في سياسة التواصل الأميركي المحدود والمقنن مع حركات "الإسلام السياسي"، وخصوصاً في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ويتمثل بالنقاء بمصالح الطرفين في التصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفيتي في الفضاء الجيوبوليتيكي الإسلامي. وظهر ذلك، في أجلى صورته، في النقاء ومصالحتهما في التصدي للغزو السوفيتي لأفغانستان (1979-1989).

وقد أثارت هذه الاتصالات دائماً حفيظة أنظمة عربية كثيرة التقى في بلدانها مسؤولون أميركيون مع ممثلين عن التيارات الإسلامية، كما هو الشأن في تونس إبان ثمانينيات القرن العشرين، ومصر في أواخر التسعينيات، وكذلك في العقد الأول من القرن الحالي. وأدت اعتراضات مثل هذه الأنظمة الحليفة لأميركا إلى قطع هذه الاتصالات في غالب الأحيان²⁴. ويضاف إلى ذلك أن الفوز الكاسح الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية الجزائرية، أواخر عام 1991، وإلغاء الجيش لها مباشرة، قد كان بدعم أميركي²⁵، بعد إجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة. إن ما ترتب على ذلك من صراع دموي طوال عدة سنوات، كان له تأثير - وإن كان محدوداً - في سياسة التواصل الأميركي مع حركات الإسلام السياسي.

لقد تم صوغ التأطير الرسمي الأول والأبرز للمقاربة الأميركية تجاه تيارات "الإسلام السياسي" في 2 حزيران/ يونيو 1992، وذلك في خطاب ألقاه إدوارد جيرجيان Edward. P. Djerejian، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، في واشنطن بعنوان: "الولايات المتحدة الأميركية

²³ Ibid.

²⁴ Ibid.

²⁵ Adam Garfinkle, "What the Algerian Attack Was Really About: Algeria," *The American Interest*, 21/1/2013, at: <http://www.the-american-interest.com/garfinkle/2013/01/21/what-the-algerian-attack-was-really-about/>

والشرق الأوسط في عالم متغير"²⁶. ويُعدّ هذا الخطاب الإطار المرجعي لفلسفة المقاربة الأميركية تجاه حركات "الإسلامي السياسي" إلى هذا اليوم. ومن المهمّ أن نُذكّر في هذا السّياق بالإطار الزمني لهذا الخطاب؛ فقد جاء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ ديسمبر 1991 وانتهاء الحرب الباردة، وبعد أوّل تورط عسكري أميركي مباشر في منطقة الشرق الأوسط؛ أي في حرب "عاصفة الصحراء" عام 1991، كما أنه جاء في خضم محادثات السلام العربية - الإسرائيلية التي كانت إدارة جورج بوش الأب قد أطلقتها أواخر عام 1991.

وفي هذا الخطاب، قال جيرجيان إنّ السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط في عقد التسعينيات، وإن ركّزت على "مصالح أمننا القومي" من قبيل تحقيق السلام العربي - الإسرائيلي وحماية أمن الخليج، فإنها وضعت ضمن دائرة اهتماماتها دعم حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، فضلاً عن ضرورة التعددية والمشاركة الشعبية في الحكم، مع تأكيد رفض "التطرف والقمع والإرهاب"²⁷. وأكد على أنّ هذه القضايا الدولية تشكّل جزءاً أساسياً من سياسة تواصل أميركا مع دول الشرق الأدنى "من المغرب إلى إيران، وما وراء ذلك"²⁸. وتمثّل أهمّ ما ورد في خطابه بتركيزه على المقاربة الأميركية للـ "ظاهرة الإسلامية"؛ وذلك عبر ملاحظته أنّ "دور الدين أصبح أكثر وضوحاً" في العالم الإسلامي، وأنّه يوجد اهتمام كبير بـ "ظاهرة" تتعدّد توصيفاتها ما بين "الإسلام السياسي، و"الإحياء الإسلامي"، و"الأصولية الإسلامية". ورفض منطق القائلين بأنّ تنامي دور الدين في العالم الإسلامي يساهم في "اتساع الفجوة بين القيم الغربية والقيم في العالم الإسلامي"، وأكد على ذلك بقوله إنّ "الإدارة الأميركية لا ترى في الإسلام خصماً يواجه الولايات المتحدة

²⁶ Edward P. Djerejian, "The US and the Middle East In a Changing World," Address at Meridian House International, Washington, DC, 8/6/1992, at: <http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/briefing/dispatch/1992/html/Dispatchv3no23.html>

²⁷ Ibid.

²⁸ Ibid.

الأميركية في المستقبل، أو يهدّد السلام العالمي. هذا تبسيط مبالغ فيه للواقع المعقد. الحرب الباردة لم تحل محلها منافسة جديدة بين الإسلام والغرب"²⁹.

وبعد أن أثنى جيرجيان على الدور الحضاري والثقافي والعلمي والإرث التسامحي للإسلام، وأكد على عدم سعي الولايات المتحدة لفرض معاييرها القيمية أو نموذجها في الحكم على الآخرين، وصل إلى لبّ المقاربة الأميركية لتيارات "الإسلام السياسي" عبر تشديده أولاً على أننا "في بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نرى جماعات أو حركات تسعى لإصلاح مجتمعاتها بما يلائم المثل العليا الإسلامية. ثمّة تنوع كبير في التعبير عن هذه المثل العليا... ما نراه هو مجموعة من المؤمنين الذين يعيشون في بلدان مختلفة يعيدون تأكيد المبادئ الإسلامية من جديد، وحكومات تستوعب النشاط السياسي الإسلامي بدرجات متفاوتة وطرائق مختلفة"³⁰.

ولكن من هم الذين ستقبل أميركا "الاعتراف بهم ودعم جهدهم"؟ يجيب جيرجيان بقوله: "أولئك الذين هم على استعداد لاتخاذ خطوات محددة نحو إجراء انتخابات حرّة، وإنشاء سلطة قضائية مستقلة، وتعزيز سيادة القانون، والحد من القيود المفروضة على الصحافة، واحترام حقوق الأقليات، وضمان الحقوق الفردية، سيجدوننا مستعدين للاعتراف بهم ودعم جهدهم"³¹.

أمّا من يعارض هذه المعايير، فإنّ الولايات المتحدة ستعارضهم "قولاً وعملاً"، فواشنطن لن تقبل بالتعامل مع من "قد يستخدمون العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة فقط، فيدمرون هذه العملية من أجل الاحتفاظ بالسلطة والإبقاء على الهيمنة السياسية. وفي الوقت الذي نؤمن فيه بمبدأ: شخص واحد، صوت واحد، فإننا لا ندعم مبدأ: شخص واحد، صوت واحد، مرة واحدة"³². كما لن تعمل واشنطن مع "الذين يمارسون الإرهاب بغضّ النظر عن دينهم، ويقمعون الأقليات، ويدعون إلى عدم التسامح وينتهكون معايير حقوق الإنسان

²⁹ Ibid.

³⁰ Ibid.

³¹ Ibid.

³² Ibid.

المتعارف عليها دولياً، ويبحثون عن مواجهات دينية وسياسية بدل المشاركة البناءة مع بقية العالم، وأولئك الذين يرفضون التعددية السياسية، ويريدون إحلال صيغة سلطوية محلّ أخرى، يُضاف إليهم أولئك الذين يريدون تحقيق أهدافهم من خلال القمع أو العنف، والذين لا يشتركون في التزام الولايات المتحدة الأميركية حلولاً سلمية للصراعات، وخصوصاً الصراع العربي - الإسرائيلي³³.

هذا هو، إذاً، الإطار العامّ للفلسفة الأميركية لمقاربة علاقتها بتيارات "الإسلام السياسي" واشتراطاته، وهو الإطار الذي ما زال معمولاً به حتى اليوم. ومن المهمّ الإشارة، في هذا السياق، إلى أنه إطار يتحدث عن "مشاركة" سياسية لحركات "الإسلام السياسي"، ولا يتحدث عن "تسلّمها" الحكم.

ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001

أعدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 تسليط الضوء على المقاربة الأميركية للحركات الإسلامية سياسية كانت أو جهادية، كما أعادت المنطقة العربية والإسلامية إلى دائرة الاهتمام والتركيز الأميركي، وبخاصة مع تبرير تنظيم "القاعدة" تلك الهجمات بمسوِّغات تتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية في الفضاء العربي الإسلامي.

وكان ردُّ إدارة جورج بوش الابن إعلان ما سمّته "الحرب العالمية على الإرهاب"، والمشاركة إلى غزو أفغانستان وإسقاط حكم طالبان واحتلالها أواخر عام 2001، ثمّ غزو العراق واحتلاله وإسقاط نظام صدام في عام 2003 تحت ذرائع واهية، ثبت في ما بعد أنها "مُفبركة". وقد ضاعفت هذه العوامل توتُّر العلاقات الأميركية - الإسلامية؛ فلأول مرة تظهر الولايات المتحدة الأميركية دولةً "إمبرياليةً" محتلةً في العالمين العربي والإسلامي. يُضاف إلى ذلك أنّ تصريح بوش الذي لمَّح فيه، بعد الهجمات، لـ "حرب

³³ Ibid.

صليبية³⁴، بدأ استدعاءً متعسفاً لحقبة مؤلمة من تاريخ العلاقات المسيحية (الغربية) - الإسلامية، وخلق انطباعاً لدى كثيرين في العالم الإسلامي بأنّ "الحرب على الإرهاب" ما هي، في حقيقتها، إلا "حرب على الإسلام".

وبعيداً من ردود الإدارة الأميركية العسكرية والأمنية القاسية، أطلقت هذه الهجمات جدلاً أميركياً داخلياً تمحور حول السؤال "لماذا يكرهوننا؟". ومن دون الخوض في التفاصيل، تمثل أحد أهم مخرجات هذا الجدل في موامة جديدة للمقاربات الأميركية في المنطقة منسقة مع محدّدات وثيقة جيريغان من جهة أنّ المصالح الأميركية في المنطقة تتعدى أمن الخليج وإسرائيل، لتشمل حقوق الإنسان والحريات وغيرها. لقد تمثّلت إرهابات هذه الموامة، بما أعلنه بوش في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 أمام المؤتمر العشرين لمؤسسة "الوقف الوطني للديمقراطية" The National Endowment for Democracy، بقوله: "ستون عاماً من تعااضي الدول الغربية عن غياب الحرية في الشرق الأوسط، وتقبلها ذلك، لم تجعلنا أكثر أمناً؛ لأنّ الاستقرار على المدى البعيد يمكن شراؤه على حساب التحرر. طالما بقي الشرق الأوسط مكاناً لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكاناً للركود، والاستياء، والعنف الجاهز للتصدير. ومع انتشار أسلحة قادرة على إحداث أضرار كارثية ببلدنا وبأصدقائنا، فإنه سيكون من التهور القبول بالوضع الراهن"³⁵.

من المهمّ أن نوضّح، في هذا السياق، أنّ تحوّل الولايات المتحدة إلى المطالبة بدمقرطة المنطقة، وبحريات أوسع فيها، جاء متزامناً مع انكشاف زيف مزاعمها في العراق بعد احتلاله؛ ذلك أنّ تبريرها لغزوه وتدميره قد تحوّل من ذريعة تورطه في هجمات الحادي عشر من سبتمبر وامتلاك نظام صدام حسين أسلحة دمار

³⁴ "Remarks by the President Upon Arrival," *The White House*, 16/9/2001, at: <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/09/20010916-2.html>

³⁵ "Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy United States Chamber of Commerce," *The White House*, 6/11/2003, at: <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html>

شامل، إلى ذريعة أخرى تدّعي من خلالها أنها تريد أن تجعل هذا البلد أنموذجًا للديمقراطية يُحتذى به في المنطقة³⁶.

"أجندة الحرية" الموعودة

في الفترة الرئاسية الثانية لبوش الابن، وتحديداً في عام 2005، تعزّز مسار الاتصالات الأميركية مع الإسلاميين، وبخاصة مع التيارات الإخوانية في بعض الدول العربية، وذلك ضمن ما أطلقت عليه إدارته "أجندة الحرية" في الشرق الأوسط. تمثّل دافع الإدارة حينئذ بأمرين؛ أحدهما يتعلق بتورط الولايات المتحدة في العراق واستنزافها الكبير، أما الآخر فيتعلق بأنّ إدارة بوش كانت حريصةً على ألاّ تبدو الولايات المتحدة في حرب ضدّ الإسلام نفسه.

ضغطت الولايات المتحدة على بعض حلفائها العرب، في ذلك الوقت، لإجراء انتخابات برلمانية تشارك فيها حركات "الإسلام السياسي"، وللسماح بقدر أكبر من الحريات، واحترام حقوق الإنسان في بلدانهم. وكانت مصر في قلب التركيز الأميركي بسبب دورها المحوري في الفضاء العربي؛ ففي خطاب لها أمام الجامعة الأميركية في القاهرة في 20 حزيران/ يونيو 2005، أعادت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس تأكيد ما سبق أن قاله بوش بشأن عواقب تغاضي الولايات المتحدة عن الحريات في الشرق الأوسط، بقولها: "منذ ستين عامًا طلبت بلادي، الولايات المتحدة الأميركية، الاستقرار على حساب الديمقراطية، هنا في الشرق الأوسط، ولم نحصل على أيّ منهما"³⁷. ولم تقصر إدارة بوش تصورها لـ "الشرق الأوسط الجديد" على الأقوال، بل إنها أتبعته ضمن سياق ما سمّته رايس "الفوضى الخلاقة"، من خلال أفعال تمثّلت بضغوط على بعض حلفائها من الدول العربية، وتحديداً مصر. فقد طالبتها رايس بأن تسمح بإجراء انتخابات برلمانية

³⁶ Fred Barbash, "Bush: Iraq Part of 'Global Democratic Revolution'," *The Washington Post*, 6/11/2003, at: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A7991-2003Nov6.html>

³⁷ "Remarks at the American University in Cairo", *U.S. Department of State*, 20/6/2005, at: <http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2005/48328.htm>

حرّة ونزيهة، تشارك فيها كلّ قوى المعارضة، تحت إشراف قضائي مستقل، فضلاً عن إلغاء قوانين الطوارئ³⁸.

وفعلاً، أفضت ضغوط إدارة بوش على نظام الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، إلى إجراء انتخابات مجلس الشعب في عام 2005، وهي الانتخابات التي فاز فيها الإخوان المسلمون بثمانية وثمانين مقعداً. غير أنّ إدارة بوش نكصت على "أجندة الحرية" في الشرق الأوسط وإدماج تيار "الإسلام السياسي" في الحياة السياسية، على أمل سحب الذرائع من تيارات "الاحتجاج الإسلامي"³⁹؛ وذلك بعد صدمة فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات البرلمانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة عام 2006، على الرغم من أنها هي التي ضغطت على السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات بلدية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والسماح لحركة حماس بالمشاركة فيها. وعملياً، لم يكن لحركة حماس أن تشارك فعلياً في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية، وتحديدًا القدس المحتلة، لولا الضغط الأميركي على إسرائيل⁴⁰.

أصاب فوز حماس بأغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية حسابات تيار المحافظين الجدد في مقتل. فقد كان ذلك التيار المتحكم بمفاصل القرار الأميركي آنئذ يعتقد أنّ ديمقراطية الشرق الأوسط ستأتي بالأغلبية الشعبية لمصلحة التيارات العلمانية والليبرالية، مع نسبة معقولة من الإسلاميين لـ "ترويضهم" و"عقلنتهم"⁴¹. وتمثّل نكوص إدارة بوش على عقبيها، في هذا السياق، بقطع اتصالاتها مع أعضاء مجلس الشعب المصري من الإخوان بسبب امتعاض نظام مبارك منهم في ذلك الوقت، وبمساومتها في معاقبة

³⁸ Ibid.

³⁹ Marina Ottaway, "Islamists and Democracy: Keep the Faith," *The New Republic*, 6/6/2005, at: <http://carnegieendowment.org/2005/06/06/islamists-and-democracy-keep-faith/56x>;

John L. Esposito, "It's The Policy Stupid: Political Islam and US Foreign Policy," Georgetown University, at: <http://acmcu.georgetown.edu/the-policy-stupid>

⁴⁰ Chris McGreal, "US pressure forces Israel to relent and allow Jerusalem's Palestinians a vote in election", *The Guardian*, 11/1/2006, at: <http://www.theguardian.com/world/2006/jan/11/israel>

⁴¹ Ibid.; Ottaway; Esposito.

اللسطينيين على خيارهم الديمقراطي الحر، ثم بسكوتهما عن تزوير نظام مبارك انتخابات مجلس الشعب عام 2010 تزويراً فاضحاً، من دون أن تمارس أيّ ضغط حقيقي على نظامه احتراماً لإرادة الناخب المصري.

وهكذا وُئِدَ "منطق" إدارة بوش؛ فقد رأت، في فترة قصيرة، أنّ الحرية ليست بديلاً من الاستقرار، وأنّ الأخير لا يتأتى في تلك المنطقة إلا عبر أنظمة حليفة، حتى إن كانت دكتاتوريةً. فالذي تعرفه أفضل من الذي لا تعرفه. ومن هنا، أسدل المشهد في تلك المرحلة على معادلة تقضي بدعم هذه الأنظمة لحرب أميركا على "الإرهاب"، مقابل سكوت إدارة بوش عن المطالبة بمزيد من جرعات الديمقراطية والحرية.

أمل متبدد مع أوباما

أعطى وصول أوباما إلى سُدّة الرئاسة مطلع عام 2009 دفعةً جديدةً للاتصالات بين الولايات المتحدة وحركات "الإسلام السياسي"، وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، وذلك مرةً أخرى ضمن محددات الإطار المرجعي لوثيقة جيرجيان؛ بمعنى القبول بمشاركة الإسلاميين السياسية من دون أن يعني ذلك بالضرورة وصولهم إلى سُدّة السلطة. فقبل إلقاء أوباما خطابه إلى العالم الإسلامي من القاهرة في 4 حزيران/ يونيو 2009، كان من ضمن المدعوين للقاءه في السفارة الأميركية عدد من أعضاء مجلس الشعب من الإخوان، كما أنّ عددًا منهم حضر خطابه في ذلك اليوم.

أوضح أوباما في خطابه أنه يبحث "عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة الأميركية والمسلمين في أنحاء العالم، استنادًا إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل"⁴². وحصر ما سمّاه "مصادر التوتر" في العلاقة بين الطرفين في سبع نقاط أساسية، وهي: التطرف والعنف، وملف الصراع "اللسطيني/ العربي - الإسرائيلي"، وملف الأسلحة النووية وانتشارها في المنطقة، والديمقراطية، والحرية

⁴² "Text: The Obama's Speech in Cairo," *The New York Times*, 4/6/2009, at: http://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html?pagewanted=all&_r=0

الدينية، وحقوق المرأة، والتنمية الاقتصادية وتنمية الفرص. كما أوضح بأنه ينبغي ألا يُتغاضى عنها، بل على العكس من ذلك، يتعين مجابته⁴³.

غير أنّ أهمّ ما يعنينا من خطاب أوباما هو حديثه عن الديمقراطية؛ فقد حرص على أن يناهض نفسه عن سياسات إدارة بوش في هذا الملف بقوله: "أعلم أنه كان يوجد جدل متعلق بتعزيز الديمقراطية في السنوات الأخيرة، وأنّ هذا الجدل مرتبط بالحرب في العراق". ووضّح كذلك أنه ينبغي ألا يُفرض نظام حكم أيّ أمة على أمة أخرى، وأنّ ذلك غير ممكن. غير أنه أكد في الخطاب نفسه ضرورة وجود نظام سياسي يمنح "الناس حقّ التعبير عن آرائهم وتحديد الكيفية التي يحكمون بها"، فضلاً عن منحهم "الثقة بحكم القانون والمساواة في العدالة". كما أشار إلى ضرورة وجود "حكومة شفافة، لا تسرق من الناس". مؤكداً أنّ هذه القيم "ليست قيمةً أميركيةً فحسب، بل هي حقوق إنسان"، ومن ثمّ، فإنّ "أميركا سترحب بكلّ الحكومات المنتخبة والمسالمة، على أن تحكم باسم كلّ مكونات شعوبها"⁴⁴، في إشارة إلى الأقليات الدينية والعرقية والفكرية.

وبعد انطلاق ما يعرف بثورات "الربيع العربي"، أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في تموز/ يوليو 2011، أنّ إدارة أوباما ستفتح مع التيارات الإسلامية "اتصالاتٍ محدودةً، وخصوصاً مع جماعة الإخوان المسلمين"⁴⁵، وذلك قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دولٍ منها تونس ومصر. وفعلاً، زارت منذ ذلك الوقت وفود إخوانية تونسية ومصرية واشنطن بدعوات من الخارجية الأميركية وبعض مراكز الدراسات.

وناقشت كلينتون احتمال وصول "الإسلاميين" إلى السلطة عبر الآليات الديمقراطية في خطابٍ لها عن "الربيع العربي" أمام "المعهد الوطني الديمقراطي" National Democratic Institute في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وقد بدا هذا النقاش تطويراً لوثيقة جيرجيان المرجعية. فقد حرصت كلينتون، على

⁴³ Ibid.

⁴⁴ Ibid.

⁴⁵ Matt Bradley & Adam Entous, "U.S. Reaches Out to Islamist Parties," *The Wall Street Journal*, 1/7/2011, at: <http://goo.gl/pqapD3>

التفريق بين أصناف الإسلاميين، ف"ليس كلّ الإسلاميين على حدّ سواء. تركيا وإيران تحكمان من خلال أحزاب ذات جذور إسلامية، ولكنّ أنموذج كلّ منهما وسلوكه مختلفان اختلافاً جذرياً ... القول إنّ المسلمين الملتزمين لا يمكنهم العيش في ظلّ الديمقراطية أمرٌ مهين، وخطر، وخاطئ أيضاً"⁴⁶. ولا تبتعد كلينتون في هذا الخطاب عن الاشتراطات الأساسية لوثيقة جيرجيان في ما يتعلق بالعلاقة مع حركات "الإسلام السياسي"؛ إذ "يجب على الأحزاب الملتزمة بالديمقراطية نبذ العنف، والتزام سيادة القانون، واحترام حرية التعبير والدين وتكوين الجمعيات والتجمع. وينبغي لها كذلك أن تحترم حقوق المرأة والأقليات، وأن تتخلى عن السلطة إذا هُزمت في الانتخابات. وفي المناطق التي تعرف انقسامات عميقة بين أديانها، يجب عليها ألا تكون الشرارة التي تشعل ناراً فيها. بعبارة أخرى، فإنّ المسميات التي تسبغها هذه الأحزاب على نفسها أقلّ أهمية بالنسبة إلينا، مقارنةً بما تفعله في الواقع"⁴⁷.

ولم يعن ذلك توجّهاً أميركياً لدعم الإخوان في الانتخابات المصرية، أو أيّ انتخابات عربية أخرى. بل على العكس من ذلك؛ فلقد دعمت الولايات المتحدة تياراتٍ مدنيّة وعلمانية⁴⁸، ولكنها قبلت على مضض حصول الإسلاميين عموماً، والإخوان خصوصاً، على الأغلبية البرلمانية في انتخابات عام 2011 بمصر، ثمّ تولي محمد مرسي الرئاسة في أواخر حزيران/ يونيو 2012. وعندما حلّ البرلمان المصري بقرار من المجلس العسكري قبل ذلك في الشهر نفسه، لم تعارض الولايات المتحدة ذلك. ومع تفاقم الأوضاع في مصر منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، تحوّل الموقف الأميركي إلى الضغط على مرسي لتلبية مطالب التيارات المدنية والعلمانية المعارضة له، وصولاً إلى موقف "متفهم" للانقلاب سبق أن أوضحناه.

⁴⁶ "Keynote Address at the National Democratic Institute's 2011 Democracy Awards Dinner," U. S Department of State, 7/11/2011, at: <http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2011/11/176750.htm>

⁴⁷ Ibid.

⁴⁸ Alex Newman, "Egypt's Relations With U.S. Strained as Military, Islamists Reign," *The New American*, 31/1/2012, at: <http://www.thenewamerican.com/world-news/africa/item/8380-egypt-s-relations-with-us-strained-as-military-islamists-reign>

وبكفي في سياق محاولة إيضاح التمايز بين موقف إدارة أوباما اليوم وبين موقفها في ذروة ثورات "الربيع العربي"، أن نشير إلى تصريحات كلينتون قبل "الردة" على الثورات العربية، وتصريحات أوباما بعد الانقلاب الذي وقع في مصر. ففي خطابها السابق أمام "المعهد الوطني الديمقراطي"، رأت كلينتون أن موجة "الدمقرطة" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تصب في المصلحة الأميركية على المدى البعيد، حتى إن عنى ذلك، في المرحلة الانتقالية، ضبابيةً وفوضىً وعنفاً". وبررت ذلك بقولها: "نقطة البدء هي أننا نرفض الخيار الموهوم بين التقدم والاستقرار. على مدى سنوات طويلة قال الدكتاتوريون لشعوبهم إنَّ عليهم أن يقبلوا بالمستبدين الذين يعرفونهم لتجنب المتطرفين الذين يخشونهم. وكثيراً ما قبلنا نحن أيضاً تلك الرواية ... وأما اليوم فإننا نعلم أنَّ الخيار الحقيقي هو بين الإصلاح والفوضى". بل ذهبت أبعد من ذلك لتؤكد أنَّ "أكبر مصدر لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط اليوم لا يتمثل بالمطالبة بالتغيير، بل برفض التغيير". وخلصت إلى أنَّ "سقوط حسني مبارك في مصر جعل من الواضح أنَّ التعاون الطويل الأجل الذي نسعى لتحقيقه، سيكون من الصعب الحفاظ عليه إذا لم يكن يحظى بشعبية ديمقراطية وقبول شعبي"⁴⁹.

قارن ذلك الموقف بمنطق أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أيلول/ سبتمبر 2013 الذي انتقد فيه مرسى بعد الانقلاب؛ إذ قال: "ستحافظ الولايات المتحدة الأميركية على علاقة بنّاءة بالحكومة الانتقالية [المصرية] التي تدعم المصالح الجهرية؛ مثل اتفاقيات كامب ديفيد، ومكافحة الإرهاب ... إنَّ نهجنا تجاه مصر يجسّد نقطة أوسع، فالولايات المتحدة ستعمل أحياناً مع حكومات لا تلبّي، على الأقل من وجهة نظرنا، أعلى التوقعات الدولية، ولكنها تعمل معنا في مضمار مصالحنا الجهرية"⁵⁰.

وبناء عليه، عادت الولايات المتحدة إلى صيغة الاستقرار تحت الديكتاتورية على حساب الإصلاح والديمقراطية والحرية؛ لأنَّ في ذلك ضماناً لمصلحتها. وكما يقول أوباما نفسه، فإنَّ ذلك لم يعنِ تخلي الولايات المتحدة عن استمرارها في "تأكيد المبادئ التي تتناغم مع مُثلنا، سواء كان ذلك يعني مناهضة استخدام العنف وسيلةً لقمع المعارضة، أو مؤازرة المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق

⁴⁹ "Keynote Address at the National Democratic."

⁵⁰ "Remarks by President Obama in Address to the United Nations."

الإنسان. إننا سنرفض الفكرة التي تقول إن هذه المبادئ ليست سوى صадرات غربية لا تتوافق مع الإسلام أو العالم العربي. إننا نؤمن بأن هذه المبادئ هي حق مكتسب بالمولد لكل إنسان⁵¹.

إنّ الفقرة الأخيرة، كما هو واضح، خالية من أيّ مضمون حقيقي، فهي ليست أكثر من مزاعم لرؤية أخلاقية مبدئية لا تتعدى أهدافها الاستهلاك الداخلي والخارجي.

خلاصة

ستحافظ الولايات المتحدة - غالباً - على اتصالاتها مع الإخوان المسلمين، فهم ما زالوا تياراً شعبياً وسياسياً مهماً في كثير من الدول العربية، ولا يمكن استبعاد عودتهم إلى الحكم في مصر في المدى المتوسط أو البعيد. كما أنهم جزء من المعادلة السياسية في دول حليفة لها؛ مثل تونس والأردن واليمن والكويت، وبخاصة أنّها لا تريد تكرار خطئها في إيران عام 1979.

ومن المستبعد جداً أن تقوم الولايات المتحدة بتصنيف الإخوان "جماعة إرهابية"، فهي لم تفعل ذلك زمن "الحرب على الإرهاب" التي أطلقتها إدارة بوش الابن بُعيد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، بل إنها حافظت، حينئذ، على استمرار التواصل مع بعض التيارات الإخوانية. وقد كانت مشاركة الحزب الإسلامي العراقي (فرع الإخوان في العراق) في "مجلس الحكم في العراق"، تحت إشراف الاحتلال الأميركي، إشارة إلى "مرونة" التيارات الإخوانية، على الرغم من أنّ كلّ الفروع الإخوانية الأخرى رفضت موقف الحزب ذلك.

يُضاف إلى ذلك أنّ "مرونة" حركة النهضة في تونس، وقبولها بصيغ تشاركية في الحكم مع تيارات علمانية ويسارية منذ انتخابات عام 2011، ثمّ تنازلها في مطلع عام 2014 عن رئاسة الوزراء، تعد من الأسباب التي تعزّز "الصورة المرنة" عن تيارات الإسلام السياسي لدى واشنطن، وتقوّي موقف أنصار استمرار هذه

⁵¹ Ibid.

العلاقة مع الإسلاميين، مقابل بعض التيارات اليمينية والصهيونية الأمريكية التي تدفع في اتجاه إخراج تلك التيارات الإسلامية عن القانون.

وقد نظرت إدارة أوباما إلى محافظة الرئيس مرسي على معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل خلال رئاسته، والدور الذي اضطلع به خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2012، نظرة إيجابية⁵². فعدم إلغائه كامب ديفيد، أو الدفع في اتجاه التصعيد مع إسرائيل، كانا عاملين مُطمئنين للأميركيين القلقين في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أنّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة قامت بتصنيف حركة حماس الفلسطينية وبعض الشخصيات الإخوانية البارزة مثل يوسف ندا مفوض العلاقات الخارجية السابق في الإخوان بوصفهم "إرهابيين"، وتعاملت مع ملفّ من تصنفهم إخوان مسلمين في أميركا على أنهم "ملفّ أمني"، فإنها لم تصنف جماعة الإخوان بوصفها "تنظيمًا إرهابيًا". ويصعب أن نتصور منها هذا الفعل إلّا في حال تبنّي جماعة الإخوان المسلمين رسمياً العنف خياراً في علاقتهم بالدولة المصرية وقيامهم بذلك فعلياً. وهذا الأمر مستبعد جداً.

ومع وجود أصوات يمينية، حتى من داخل الكونغرس مثل عضو مجلس النواب وعضو الحزب الجمهوري ميشيل باكمان من ولاية مينيسوتا، تُطالب الولايات المتحدة بإجراء تحقيقات في أنشطة جماعة الإخوان المسلمين، وبالتصعيد معهم، فإنّ هذه الأصوات ما زالت محدودة التأثير في المقاربة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين في ظلّ وجود تيار آخر أكبر حجماً وأكثر رزانةً من المسؤولين الأميركيين الحاليين والسابقين والباحثين الأكاديميين، الراضين لتلك الأصوات.

ينطلق المطالبون بتصعيد التوتر أميركياً مع الإخوان المسلمين، في الغالب، من تحيُّز أيديولوجي وسياسي ضدّ الإسلام بوجه عامّ، و"الإسلام السياسي" بوجه خاصّ، من دون نظر موضوعي ومحسوب إلى المكاسب والخسائر التي قد تترتب على مثل مقاربتهم. فباكمان، مثلاً، وهي التي زارت مصر في أيلول/ سبتمبر

⁵² Leila Fadel, "Egypt's Morsi Praised For Cease-Fire As Talks Begin," The National Public Radio, 22/11/2012, at: <http://www.npr.org/2012/11/22/165701509/egypts-president-plays-big-role-in-gaza-ceasefire>

2013، برفقة عضوي مجلس نواب آخرين عن الحزب الجمهوري، لمباركة الانقلاب الذي وقع في مصر والقمع الذي يقوم به في حق أنصار الجماعة، لمّحت في تصريحات لها إلى دور مزعوم للإخوان المسلمين في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ووصفت الإخوان بـ "العدو المشترك" لمصر وأميركا⁵³. وعلى الرغم من أنها حاولت التبرؤ لاحقاً من تلميحتها ذلك⁵⁴، فإن ذلك كان كاشفاً عن مدى انعدام صدقيتها، هي وغيرها من أنصار هذا التيار، في الولايات المتحدة الأمريكية⁵⁵.

في المقابل، قدّم عدد من المسؤولين السابقين والباحثين المرموقين أميركياً جملةً من التوصيات إلى إدارة أوباما تطالبها بإبقاء خطوط الحوار مع المفكرين الإسلاميين، وقادة الإخوان من الذين يرفضون العنف ويقبلون بالمشاركة السياسية من ناحية، وبأن تؤكّد للنظام المصري الحاكم اليوم أنها لا ترى جميع الإسلاميين إرهابيين، وأنّ انزلاق الإخوان إلى العنف ليس بالأمر الحتمي، وتطالبها - أيضاً - بأن يكون الإخوان جزءاً من المشهد السياسي في مصر⁵⁶.

وتضمّنت وثيقة مهمة تم صوغها في شكل رسالة للرئيس أوباما توصياتٍ بشأن سياسة إدارته في مصر، وقّعها مسؤولون أميركيون سابقون وباحثون منضوون تحت مراكز دراسات أميركية مختلفة. ويرى هؤلاء أنّ تهميش الإخوان في مصر والضغط عليهم وقمعهم مع المعارضين للانقلاب العسكري من دون فتح أفق سياسي أمامهم، سيقود إلى فوضى في مصر، وهي الحليفة الأميركية المهمة في المنطقة، وسيتسبب في انهيار اقتصادي إلى حدّ يجعل الاستقرار فيها حلمًا بعيد المنال؛ وهو ما قد تنتج منه تهديدات للأمن القومي

⁵³ Paige Lavender, "Michele Bachmann Suggests Muslim Brotherhood To Blame For 9/11, Thanks Egyptian Military For Coup," *The Huffington Post*, 9/9/2013, at: http://www.huffingtonpost.com/2013/09/09/michele-bachmann-911_n_3893575.html

⁵⁴ **Julie Kliegman**, "Michele Bachmann's comments on 9/11 and the Muslim Brotherhood," *The Bay Times*, 11/9/2013, at: <http://www.politifact.com/truth-o-meter/article/2013/sep/11/michele-bachmanns-comments-911-and-muslim-brotherh/>

⁵⁵ Lavender.

Wittes.&⁵⁶ Byman

الأميركي وعمليات إرهابية ضدّها، وضدّ مصالحها الحيوية في المنطقة، وبخاصة أمن إسرائيل⁵⁷. ويوصي أولئك بضرورة ضغط الولايات المتحدة على النظام المصري العسكري الحاكم لاستيعاب الإخوان ومعارضتي الانقلاب، وإيصال رسالة أميركية للإخوان أيضاً مفادها أنّ "الإرهاب" لن يكون مقبولاً من منظور الولايات المتحدة⁵⁸.

وبناء عليه، ستبقى الولايات المتحدة الأميركية مُصرّةً في المدى القصير على إدماج الإخوان في الحياة السياسية في مصر، وفي غيرها من الدول العربية، من دون أن يعني ذلك ممارسة ضغوط كبيرة على الحكم المصري الحالي أو المقبل. وفي الوقت نفسه، لن تقبل بالتعامل مع تنظيم الإخوان على أنه "تنظيم إرهابي"، على الأقل في المدى المنظور.

⁵⁷ "Working Group on Egypt Letter to the President," Carnegie Endowment for International Peace, 29/1/2014, at: <http://carnegieendowment.org/2014/01/29/working-group-on-egypt-letter-to-president/gzwmw>; Byman & Wittes.

⁵⁸ Ibid.